جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

أيار /مايو
2023

تقرير تحليلي

تقدير حجم نقص الملاك البشري في قوات النظام السوري والقوات الرديفة لها

إعداد: رشيد حوراني
باحث مساعد في مركز جسور للدراسات

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

مؤسسة بحثية مستقلة، ومركز تفكير متخصص في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يهتم بالأنشطة والفعاليات والتدريب لصناعة التأثير المتبادل بين المسؤولين وصناع القرار وكافة دوائر التأثير والرأي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية المتصلة بالشأن السوري، للمساعدة في الوصول للأهداف والاستراتيجيات من خلال المعطيات والأفكار والتوصيات بشكل مهني واقعي دقيق.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات – 2023
www.jusoor.co

مقدمة

تُصدر قوات النظام أو القوات الرديفة لها بين الحين والآخر إعلانات خاصّة بالتطوّع[1]، في الوقت الذي تستمر فيه عمليات التبديل المتواضعة من ناحية العدد والعتاد للمجموعات العسكرية على خطوط التماسّ.

يدلّ ذلك على وجود نقص حادّ يُعاني منه النظام في نسب الاستكمال في الملاك البشري لقواته، إضافة إلى تفتُّت المركزية التي كانت إحدى أهم سمات القوات المسلّحة لديه فيما يتعلق بإعلانات التطوع لصالح الوحدات الميدانية أو الإدارية، والتي كان يُعلن عنها من قِبل الهيئات والإدارات القيادية (القيادة العامة للجيش – إدارة القوى البشرية)، حتى أن انفصال التبعية والقيادة أصبح الظاهرة الأبرز، بشكل يُظهر حالة من السعي المنفرد لتلك الوحدات للحفاظ على وجودها، ولو بصورة شكلية، لأسباب عديدة أبرزها الفساد.

طبعاً، يقع على عاتق كل من إدارة الموارد البشرية ومديرية التجنيد العامة العمل على رفد قوات النظام بالكوادر البشرية على اختلاف مستوياتها، وفئات العمل في صفوفها من ضباط، وصف ضباط، ومجندين، ومتعاقدين مدنيين.

تُعاني قوات النظام منذ ما قبل عام 2011 من ظاهرة التخلف عن الخدمة سواء بما يتعلق بفئة المثقفين الذين يُساقون كضباط وصف ضباط مجندين، أم المتعلمين الذين يُساقون كمجندين. كانت نسبة التخلف في كل دعوة إلى خدمة العَلَم تتراوح بين 30 و40% عند بداية كل وجبة[2]، ووصل عدد المتخلفين عن الخدمة الإلزامية في عام 2011 في منطقة التجنيد والتعبئة الشمالية التي تضم "مدينتَيْ حلب وإدلب" إلى 70 ألف متخلف، وهو رقم يُشكّل جيشاً بحدّ ذاته[3].

تنعكس ظاهرة التخلف عن الخدمة على النقص في الكادر البشري، باعتبار قوات النظام تعتمد على المجندين وليس العناصر المحترفين، ويضاف لهذه الظاهرة خلال الخدمة ظواهر أخرى تنعكس سلباً أيضاً على نسب الاستكمال في الوحدات العسكرية، منها على سبيل المثال التمارض؛ بسبب عدم التكيف مع الخدمة ونوع السلاح والفرار من الخدمة والتفييش. إلى جانب كل ما سبق، هناك النتائج التي ترتبت على زج القوات المسلّحة في مواجهة الشعب السوري، وما نجم عنها من انشقاقات، وخسائر بشرية فادحة أدّت إلى خروج عدد من الوحدات عن الخدمة مثل الفرقة الأولى والفرقة التاسعة.

---

[1] **عقود تجنيد جديدة لمصلحة الروس في دير الزور وإدلب**، "العربي الجديد"، 20/12/2021، الرابط.

[2] يُطلق اسم وجبة على الأفراد المدعوين للخدمة وَفْق تاريخ ميلادهم وتحصيلهم الدراسي. مثلاً: وجبة مَن مولده عام 2000 جامعيين.

[3] مقابلة عَبْر الهاتف مع أحمد حمادة، وهو ضابط منشقّ برتبة عقيد عن إدارة التجنيد العامة في قوات النظام السوري، 25/4/2023.

أولاً: الاستكمال في بعض وحدات قوات النظام السوري (نموذج الفرقة)

تعرضت أفواج القوات الخاصة ذات الأرقام 15 و35 و41 و44 و45 و47 و53 و54 لتدمير كامل، بين عامَيْ 2012 و2013 والتي تعتمد على قوات المشاة، وتم زجها لرفع الروح المعنوية لقوات النظام[4].

تتبع الفِرَق المذكورة أعلاه من الناحية التنظيمية تقسيمات مختلفة، فالفرقة الأولى والرابعة هما من قوى الاحتياط للقيادة العامة، والفرقة العاشرة من وحدات النسق الأول على الاتجاه اللبناني، والفرقة الخامسة تتبع الفيلق الأول جنوب سورية من جهة إسرائيل، والفرقة 17 تتبع الفيلق الثالث والتي أُنشئت بشكل متدرج عام 2005 عقب الانسحاب السوري من لبنان واندلاع الانتفاضة الكردية شمال شرق سورية.

الجدول التالي يحتوي على تقدير لنسب استكمال قوات النظام السوري قبل عام 2011 وحتى عام 2023 (نموذج الفرقة)[5].

[4] رشيد حوراني، **روسيا وإعادة هيكلة قوات النظام السوري.. العقبات والبدائل**، مركز جسور للدراسات، 28/12/2022، الرابط.

[5] مقابلات عبر الهاتف مع ضباط منشقين عن صفوف قوات النظام السوري، أجراها الباحث في 2/5/2023 مثلما هو موضّح أدناه:
مقابلة مع ضابط منشق برتبة نقيب عن الفرقة الأولى، طلب عدم الكشف عن اسمه.
مقابلة ضابط منشق برتبة عقيد عن الفرقة الأولى وإدارة الأشغال العسكرية. طلب عدم الكشف عن اسمه.
مقابلة مع زعال مجول، وهو ضابط منشق برتبة رائد عن وحدات المشاة في الفرقة الرابعة.
مقابلة مع عبد الله الزعبي، وهو ضابط منشق برتبة نقيب عن وحدات المشاة في الفرقة الخامسة.
مقابلة مع ضابط منشق برتبة عميد عن الوحدات المدرعة في الفرقة العاشرة، طلب عدم الكشف عن اسمه.
مقابلة مع زعال مجول، وهو ضابط منشق برتبة رائد عن وحدات المشاة في الفرقة الرابعة.
مقابلة مع عبد الباسط الطويل، وهو ضابط منشق برتبة عميد عن وحدات المشاة في الفرقة السابعة عشرة.
مقابلة مع ضابط منشق برتبة رائد عن وحدات المدفعية في الفرقة الثامنة عشرة، طلب عدم الكشف عن اسمه.

أيار/ مايو 2023

نسب الاستكمال في قوات النظام السوري قبل عام 2011 وحتى عام 2023 (نموذج الفرقة)

الفرقة	الألوية والأفواج التابعة لها						نسبة الاستكمال قبل عام 2011	نسبة الاستكمال حتى عام 2023
الأولى	اللواء 91 دبابات/ الكسوة	اللواء 76 دبابات/ الحرجلة	اللواء 58 مشاة/ الحرجلة	اللواء 57 احتياط/ الباردة			70%	30%
الرابعة	اللواء 138 ميكا	اللواء 40 دبابات	اللواء 41 دبابات	اللواء 42 مشاة محمول	الفوج 154 مدفعية	الفوج 555 إنزال جوي	80%	45%
الخامسة	اللواء 12 دبابات/ إزرع	اللواء 112/ طريق بلدتَيْ نوى - الشيخ مسكين	اللواء 15/ إنخل	اللواء 132 مشاة/ درعا المدينة	الفوج 175 مدفعية		60%	35%
العاشرة	اللواء 51 دبابات/ معسكر قطنا	اللواء 62 مشاة/ جديدة يابوس	اللواء 85 مشاة/ معسكر قطنا	فوج مدفعية 122 مدرع/ معسكر قطنا	كتائب مستقلة		80%	40%
السابعة عشرة	اللواء 37 مشاة/ دير الزور	فوج 54 قوات خاصة/ القامشلي الحسكة	اللواء 123 مشاة/ تل كوكب الحسكة	اللواء 93 دبابات/ الحسكة	اللواء 121 مدفعية/ المهلبية الحسكة		55%	25%
الثامنة عشرة	اللواء 131 دبابات	اللواء 134 دبابات	اللواء 167 دبابات	اللواء 120 مشاة	فوج 125 مدرع		60%	ما دون 30%

في الواقع، تدل نسبة استكمال قوّات النظام السوري على مجموعة من النقاط، أبرزها:

- تفاوُت نسبة الاستكمال بين الوحدات بحسب المهام المُوكَلة لها، وقُربها وبُعدها من النظام، ففي الوقت الذي ترتفع فيه نسبة الاستكمال في الوحدات التي يقع ضمن مهامها حماية النظام (احتياط قيادة عامة فر1 – فر4) تنخفض في الوحدات الأخرى، كما هو الحال في الفرقة الخامسة.
- تفاوُت نسب الاستكمال ضِمن الفرقة الواحدة والوحدات التابعة لها، كما هو الحال في الفرقة 17؛ حيث وصلت نسبة استكمال الفوج 54 – قوات خاصة في القامشلي إلى 70%؛ بسبب تمركُزه في مناطق ذات غالبية كردية، على حساب بقية الوحدات كاللواء 137 في دير الزور.
- تأثُّر نسبة الاستكمال بسبب عمليات الاعتقال والإخفاء القسري من قِبل النظام؛ حيث يُشكّل الذكور نسبة 95% من المعتقلين في سجون النظام، ومعظمهم من المدعوين للخدمة الإلزامية.
- التحاق الكثير من الشباب بفصائل المعارضة المسلّحة، التي لا تسنّ القوانين بهدف الخدمة العسكرية كما يفعل النظام، ولا تُطلق الحملات الأمنية لملاحقة مَن هم في سن التجنيد. هذا باستثناء قوات سورية الديمقراطية، التي تقوم بحملات تجنيد قسري، وتتراوح نسبة هؤلاء بين 10 و20% من مجمل عدد قواتها[6].
- تعاني الوحدات العسكرية منذ ما قبل عام 2011 من نقص الملاك البشري في ألوية الدبابات والمشاة بشكل خاص، وكان الاستكمال يتم خلال التعبئة العامة[7]، من الاحتياط ممن أدوا الخدمة الإلزامية في نفس الاختصاص "دبابات – مشاة" وكانت خدمتهم قبل أعوام قريبة من تنفيذ التعبئة، وإخضاعهم لدورة سريعة للتذكير بالاختصاص. كما أنّ النظام سبق وأصدر عام 2005 قانوناً يمنح المنتسبين لهذه الاختصاصات علاوة مادية لا تُمنح لغيرهم في اختصاصات أخرى لتعويض هذا النقص.
- تبلغ نسبة الاستكمال في الاختصاصات الإدارية والفنية الثانوية بين 55 و45% وتراجعت بعد عام 2011 إلى ما دون 40%.

[6] مقابلة مع أنس شواخ، وهو باحث ومحلّل في الشؤون السياسية في مركز جسور للدراسات وتتركّز اهتماماته على سياسات القوى المحلية والدولية شرق سورية. 4/5/2023.

[7] التعبئة العامة هي مشروع تدريبي (تجريبي) قد يكون سنوياً أو وفق ما تقرره القيادة العامة، ويتم خلاله وضع كافة موارد البلاد المدنية والعسكرية في خدمة الحرب والجاهزية القتالية.

ثانياً: النتائج المترتبة على نقص الملاك البشري

يؤدي نقص القوى البشرية إلى الحد من قيام القوات المسلحة بمهامها، والعجز عن التصدي للأحداث الطارئة التي تتمثل بالأعمال العدائية المحتملة، إلا إذا كان هناك نظام تعبئة. كما يعكس توفر القوى البشرية مدى تماسُك النسيج الاجتماعي لمجتمع الدولة. ويؤخذ حجم القوات بالنسبة لتعداد الدولة بنسبة 2%. وترتفع هذه النسبة في الدول ذات الميول الهجومية أو العدائية إلى نسبة 20% من تعداد السكان. وتتراوح بعض الدول بين النسبتين السابقتين كما هو الحال في سورية بحجم قواتها بما يعادل قواتها العاملة وقت الحرب، لأسباب سياسية وأمنية ودوافع احترازية تتعلق بالوضع الداخلي.

زج النظام بعد عام 2011 الجيش في مواجهة الشعب، مما أدى إلى تدنٍ حادّ في القوى البشرية، وأثّر بدوره على الجاهزية القتالية بشكل عامّ على صعيد المؤسسة العسكرية ونجم عنه النتائج السلبية التالية:

- **إعادة تعريف دور المؤسسة العسكرية؛** من حيث المهام والتكوين التنظيمي، حيث باتت مكشوفة أكثر من أي وقت مضى كجهاز يخدم السلطة ويوظّف المجتمع لهذا الهدف، بما يؤثّر مستقبلاً على العلاقة الإشكالية بين الجيش والمجتمع.
- **ضعف العديد من الوحدات القتالية الميدانية،** وتفكُّك بعضها، بسبب تراجُع حجم وعدد الجنود فيها، إضافة إلى النقص في القوى من ذَوِي الامتيازات أو الخصائص النوعية العالية، كما هو الحال في وحدات القوات الخاصة والفرقة الرابعة. ذلك نتيجة النقص الحاد المستمر في التزايُد؛ إثر طول فترة النزاع وما نجم عنها من تكريس وزيادة في نسبة ظواهر سابقة كالتخلف عن الخدمة. وبروز ظواهر جديدة كالانشقاقات والهجرة.
- **ضعف الكفاءة العسكرية،** مما دفع دولاً مثل إيران وروسيا لإدخال ميليشياتها إلى سورية. فإيران مثلاً استجلبت المرتزقة من أفغانستان وباكستان والعراق، وكذلك أدخلت روسيا مرتزقة "فاغنر". وكِلا الطرفين عمل على تشكيل مجموعات عسكرية محلية بما يتناسب مع عقيدته العسكرية كلواء الرضا الشيعي في حمص واللواء 313 في درعا اللذيْنِ شكّلتهما إيران. والفرقة 25 التي شكّلتها روسيا، وهذه القوى الجديدة ساهمت إلى حد كبير في إظهار التحلل الذي أصاب النسيج الاجتماعي السوري. كما أنها لا تدخل في سلسلة القيادة التابعة لقوات النظام.
- **عدم القدرة على تطوير القدرات العسكرية،** بالمجالات الرئيسية الثلاثة وهي: قدرات القوة البشرية والتكنولوجية، والأهداف التي يسعى الجيش لتحقيقها، وربط المجالين السابقين بالميزانية العامة والتمويل المستقبلي خاصة أن النظام سخر كافة موارد البلاد لقمع المعارضة، ورهن ما بقي من موارد لحلفائه.

ثالثاً: سُبُل التعويض المعمول بها

عمل النظام من أجل الحفاظ على الجيش كمؤسسة قائمة شكلياً –أكثر مما هي على أرض الواقع– على تنفيذ مجموعة من الإجراءات التي تحقق له تعويض النقص في الملاك البشري. بدأ بذلك فعليّاً بعد تدخُّل روسيا العسكري أواخر عام 2011، منها:

- **التجنيد عَبْر عمليات التسوية المستمرّة**، والتي يُعلن عنها في فترات متقطّعة، وتهدف إلى استقطاب الشباب في المناطق التي تمت السيطرة عليها عسكريّاً أو المصنّفة كمناطق آمنة، ليتم تنسيب هؤلاء إمّا بشكل مباشر ضِمن قوات النظام عَبْر بند الالتحاق بالخدمة الاحتياطية والإلزامية، أو ضِمن القوات الرديفة، لكن بمجّرد انتهاء مهامهم في الميليشيات يتم التضييق عليهم وتسليمهم لقوات النظام بدعوى التخلُّف عن الخدمة الإلزامية، وجرى ذلك أكثر من مرّة في دير الزور.

علماً أنّه تتم الاستفادة ممن خضع للتسوية أمنياً من خلال التحقيق معه ومعرفة طُرُق عمل وتسليح فصائل المعارضة ومصادره. والاستفادة عسكرياً تكون بزج المتخلفين من تلك المناطق على الجبهات الساخنة كشمال غرب سورية. على سبيل المثال، أخطر جهاز الأمن السياسي التابع للنظام في نيسان/ إبريل 2023، مخاتير مدينة الصنمين بإبلاغ أهالي المدينة لإجراء تسويات جديدة لمن يحمل سلاحاً وللمتخلفين عن الخدمة العسكرية، وهدد بالاعتقال لمن لا يرغب بالامتثال[8].

- **التجنيد بتعبئة وحشد الحاضنة الاجتماعية**، عَبْر أساليب متعددة، كتشكيل الوحدات العسكرية الصُّورِيّة والتي ينتمي غالبية أفرادها للطائفة العلوية، كما هو الحال بالنسبة للفيلق الرابع الذي ينتشر في محيط اللاذقية[9]، أو من خلال الإعلام.

وهناك أيضاً وسائل الدعاية التي يعتمد عليها النظام لتعبئة حاضنته كالدراما التلفزيونية. مثلاً يُظهر مسلسل "الزند – ذئب العاصي" الذي عُرض عام 2023 أن نظام "الطابو" الذي طبقته الدولة العثمانية وما نجم عنه من مظالم على العلويين من الممكن الانتصار عليه وتغييره من خلال خُطوات تراكمية. فعلياً، يدفع المسلسل المُشاهِدَ لإجراء إسقاطات بحيث تمثّل الدولة العثمانية في الوقت الراهن تركيا وفصائل المعارضة المسلّحة، وبالمقابل يُمثّل الزند العلويين.

[8] **تعزيزات وحشود ضخمة للنظام وسط أنباء عن حملة عسكرية جديدة**، تجمع أحرار حوران، 27/4/2023، الرابط.

[9] **Сирийская проверка боем**, Красная звезда, 03/09/2017, link.

- **التجنيد بالتطوُّع**، يتم من خلال عقود محددة بالمكان والزمان، عَبْر استمالة الشباب في مختلف المناطق للانضمام إلى القوات الرديفة (الميليشيات) المتواجدة في مناطقهم عَبْر إغرائهم بالمكاسب والصلاحيات التي يحصلون عليها.

ولا يعتمد النظام في تعويض النقص في قواته على عامل اللاجئين، فحاجته لهم تتمثّل في حدود تطلُّعاته الأمنية فقط، ومحاولاته القضاء عليهم كأصوات معارضة لاستمراره في الحكم، ومن هذا المنطلق يمارس الضغوطات باستمرار على لبنان لتسليمه المطلوبين من اللاجئين فيه للأجهزة الأمنية.

خُلاصة

تعود حالة النقص الكبير في الملاك البشري لقوات النظام، إلى ما قبل عام 2011، لأسباب عديدة أبرزها اهتزاز صورة وموقع المؤسسة العسكرية في المجتمع السوري. إضافة لكونها تعرّضت بعد هذا التاريخ لخسائر كبيرة مادية وبشرية، ومحاولات حلفاء النظام، وخاصة إيران السيطرة على تلك الوحدات واستثمار بِنْيتها التحتية كمقرات أو مستودعات للتخزين أو وِرَش للتصنيع، وسعيها للتقليل من عناصر النظام قَدْر الإمكان.

يُمكن تقدير نسبة الاستكمال بشكل وسطيّ في كافة وحدات النظام بمستوى فرقة إلى حدود 40% في أحسن الأحوال، وهي نسبة لا تمكّن تلك الوحدات من تنفيذ مهامها القتالية ضِمن محورٍ مَا إذا ما كُلفت بذلك؛ لأنّ القوات تُقسم إلى قوات مقاتلة على الجبهات، وأخرى لتقديم الدعم الإداري واللوجستي، وثالثة للإسناد والمُؤازَرة.

لذلك يعمل النظام في حال نشوب الأعمال القتالية على تجميع العناصر من وحدات متعددة وزجها في أرض المعركة إلى جانب الميليشيات، وهي حلول مؤقتة؛ بدليل المعارك الأخيرة التي جرت شمال غرب سورية أوائل عام 2020، والتي سعت روسيا فيها لوقف القتال للحدّ من نزيف القوات آنذاك.

يُحاول النظام من خلال المراسيم والقوانين التي يُصدرها بين الحين والآخر وتتعلق بالمؤسسة العسكرية إظهارها أنها لا تزال قائمة، وكان حريصاً جداً على ذلك خلال مفاوضات أستانا، إلا أنه في الواقع عاجز عن إعادة المؤسسة العسكرية لما كانت عليه قبل عام 2011 بكل ما تتضمنه من خَلَلٍ بِنْيَويّ.

باتت مسألة البحث في تعافي المؤسسة العسكرية للنظام صعبة التحقيق لاهتزاز صورتها ومكانتها في المجتمع، بدليل رفض العناصر المحليين في مدينة درعا –ممّن انضموا للفرقة الرابعة بعد التسوية عام 2018– الالتحاق بوحداتها المنتشرة في دمشق. وذلك ينطبق أيضاً على المقاتلين المحليين في صفوف الميليشيات الإيرانية، فهم يتوجهون إلى مناطق المعارضة أو قسد عند تهديدهم بالتسليم لقوات النظام، وإعلامهم أن الخدمة في الميليشيات لا تُحتسَب من الخدمة الإلزامية. إضافة إلى الهجرة الكبيرة في صفوف السوريين في مناطق النظام، والتي تُمثّل غالبيتُها الفئةَ المطلوبةَ للخدمة الإلزامية.

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مول اوف اسطنبول ـ مكاتب بلازا
طابق/2 ـ مكتب 3# ـ باشاك شهير
اسطنبول - تركيا

+ 90 555 056 06 66

/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies

info@jusoor.co
www.jusoor.co